



الشمس

THE FLAME

مدير التحرير صبحي إسكندر

لسان حال
الأعضاء العرب
بالتحالف الاشتراكي

الحقيقتة والأكاذيب و مشروع تقليص الكربون

هل يمكن أن يكون مشروع تقليص إنبعاث الكربون (CPRS)، الذي تقترحه الحكومة أكثر سوءاً مما يبدو عليه؟ الإجابة بكل أسف هي نعم! بل وينتظر أن يتطور المشروع الى ما هو أسوأ مما يبدو، قبل أن ينهى البرلمان دورته هذا العام.

لا بد من القيام بعمل جذري كي نتفادي كارثة يتعذر علينا إصلاحها في التغيير المناخي.

فأستراليا يمكن أن تكون من

أكثر الدول إستفادة من الطاقة المنبعثة من الشمس أو الرياح، والحوجة لأن شديدة الى برنامج يوقف إستعمال البترول والفحم ويبرمج لإستخدام طاقات بديلة.

وأمام هذه الكارثة لا يمكن تصور برنامج أكثر فشلاً من البرنامج الذي تدعو له الحكومة والمدعو (الإنبعاث التجاري للكربون). هذا البرنامج ينفذ حالياً في 35 دولة في العالم، لم ينجح أيها منها حتى الآن في التقليل من إنبعاث غاز الكربون. وبأشكاله المتعددة نجح في أن يثبت أنه برنامج مريح للغاية لمجموعة من المضاربين عليه وهم المتاجرين بالهواء الذي يحيط بنا. فقد صرحت مجموعة أوروبية تدعى (أصدقاء كوكب الأرض) أن برنامج الإنبعاث التجاري للكربون سيساوي في عام 2020 حوالي 3.1 تريليون دولار أمريكي. ويواجه برنامج كهذا مطروح في البورصة ومعرض للبيع والمساومات، العديد من الإعتراضات. وبينما يتزايد فشله ترتفع أسعاره ومعها إنبعاثات غاز الكربون.

وفي يوليو/ تموز الماضي أعلن الممول البيلاردير "جورج سوروس"، أمام مؤتمر أقامته المدرسة الإقتصادية بلندن أن مشروع جارة الكربون كان إستجابة خاطئة لحل مشاكل تغيير المناخ، ولكنه كان مقامة إقتصادية مالية، وهذا ما جعلني أتمسك به، لأن فيه فرصة عظيمة للريح لقد أدانت مجموعات حماية البيئة ونشطاء الحفاظ على المناخ هذا المشروع، واصفينه بأنه غير ملائم بصورة مفرجة لمشكلة إرتفاع حرارة كوكب الأرض، وأن أضعف حلقاته هي جاهله كلية للأدلة العلمية التي تلح على تقليص أكبر لغاز الكربون بوقت أسرع.

ولقد أظهرت دراسة صادرة عن الشعبة الفيدرالية للتغيير المناخي أن هذا المشروع لن يؤدي الى هبوط ملحوظ في إحتباسات الغازات الحرارية في أستراليا خلال العشرين سنة القادمة على الأقل. فالحد الأدنى من أهداف المشروع مهزلة مروعة تجاه الكارثة المناخية المتوقعة، والأسوأ من ذلك كله أن هذه الأهداف لاتعتبر أهدافاً حقيقية؛ فالمشروع يسمح لأصحاب الأموال - حتى يصلوا الى المستوى المطلوب من التقليل - بشراء بدائل كربونية من خارج البلاد، وهذا يعني أنهم يستطيعون شراء حصص من بلدان أخرى قامت بتقليل 100% من غاز الكربون لمصلحتهم.

والبرنامج سيدفع تعويضات من أموال دافعي الضرائب الأسترال، تصل الى حوالي 106.4 بليون دولار، الى أصحاب المصانع والشركات، التي تسببت في حدوث التلوث، مقابل تقليصها لغاز الكربون. هذه الأموال ستقلص بالطبع دعم الأبحاث في بدائل أخرى للطاقة، كما ستقلص الصرف على دعم خطوط النقل العام.

فالتعويضات المقترحة، والتي وصلت الى أرقام فلكية، أرغمت وزارة الخزانة الفيدرالية، على تعديل خطتها في الميزانية القادمة حسب ما أدلى الناطق الرسمي لمؤسسة الحماية الأسترالية (ACF)، في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، وتوقع أن تصل مديونية الدولة في العام 2020/2019 الى 2.5 بليون دولار، كذلك يتوقع المراقبون أن التعويضات الممنوحة لأصحاب المصانع والشركات المسببة للتلوث ستسمح لها بإستمرار العمل بدلاً عن القضاء عليها.

فخلال العام الأول للمشروع، سيصبح سعر طن الكربون عشرة دولارات فقط، وهو سعر منخفض الى درجة أن بدائل الطاقة الأخرى لا تستطيع منافسته تجارياً، ويكفي ذلك لتبرير مزايا (السوق الحرة) في شراء التلوث . غير أن الشئ "الحر" الوحيد في هذا المشروع هو أن 95% من رخص إستيراد الكربون ستسلم مجاناً وبدون دفع أية رسوم لأغنى الشركات



حتى يصبح المشروع أكثر جدية.

أصبح إنبعاث الكربون من خلال المشروعات الزراعية الضحية الأخيرة لحكومة (بائعى الجياد) هذى. فقد أعلن "كيفين رود" في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني أنه قد تم إستثناء القطاع الزراعي نهائياً من المشروع، حيث كان ذلك هو المطلب الأساسي للحزب القومي المؤتلف مع الأحرار، علماً بأن القطاع الزراعي هو أكبر مسبب لإحتباس الغازات الحرارية في أستراليا بعد الطاقة الساكنة (البترول والفحم). فخطة الحكومة لمنع تقليص الكربون من هذا القطاع الهام يعني في الحقيقة أنه ليست هناك خطة على الإطلاق. فالتغيير الطفيف الذي أدخلته حكومة "رود" على الخطة إنما يعني أن الحكومة الآن لديها خطة محكوم عليها بالفشل.

أما التعديلات التي يود حزب الإئتلاف إدخالها على المشروع فهي: دفع تعويض مالي ثلاثي القيمة لكل منتجى الطاقة الكهربائية لمدة عشرة سنوات بدلاً عن خمس، وإستثناء شركات المناجم مع السماح لهم بإطلاق غاز الميثان، وهو غاز حراري فعال، من مناجم الفحم، وما لاشك فيه أن بعض هذه التعديلات ستتمرد وتدخل في صلب التشريعات التي سيتضمنها القانون الجديد.

ويبقى تساؤل عن موقف الجمعيات اللاحكومية المدافعة عن البيئة (NGO) والتي تم خداعها لضمان تأييدها للمشروع منذ مايو/ أيار الماضي ما هو موقفهم الآن بعد أن وضع الهدف منه، هل سينؤنا بأنفسهم أم يوافقون على حليف التلوث هذا. لقد ذكرت مؤسسة الحماية الأسترالية (ACF)، من قبل أنها ستوقف دعمها للمشروع إذا تبين أنه غير فعال، إلا أن إستثناء القطاع الزراعي والذي يسبب حوالي 16% من الإحتباس الحراري لم يغير من دعم المؤسسة للمشروع.

ومع تواجد دلائل جديدة تؤكد أن كارثة مناخية على وشك الحدوث، وكأن الإنذار الذي أطلقه علماء المناخ من قبل، يقتررب بمعيار معكوس رهيب، يصبح المناخ الأسترالي أكثر سوءاً ما هو متوقع. ففي 20 نوفمبر/ تشرين الثاني وضعت أجزاء كبيرة من ولاية "نيو ساوث ويلز" تحت الإنذار بحدوث (حرائق كارثية)، في الوقت الذي إرتفعت فيه درجات الحرارة المشبعة برياح ساخنة في جنوب شرق أستراليا. وقالت دراسة قامت بها مجموعة من علماء المناخ تعمل على موضوع الإحتباس الحراري للكربون عالمياً، ونشرتها جريدة (ناتشورال جيوساينس)، أن معدل درجات الحرارة سيرتفع بواقع ستة درجات مئوية حتى نهاية هذا القرن. وقد خمن العلماء أن المسبب الرئيسي لإرتفاع درجات الحرارة هو إنبعاس الغازات الحرارية، وأشارت الدراسة أن الإحتباس الحراري العالمي إرتفع ما بين عامى 2000 الى 2008 بواقع 28%. وأن الإرتفاع خلال الثمانية عشر عاماً الماضية (من عام 1990) وصل الى 41%. كذلك أكد العلماء أن الإحتباس قد وصل الى أعلى معدل له خلال هذا العام، مما سيجلب الكارثة بشكل أسرع. فالغازات الحرارية التي كانت تتراكم بواقع 1% سنوياً، تسارع تراكمها منذ بداية القرن الحادى والعشرين ليصبح 3% سنوياً.

وفي 18 نوفمبر/ تشرين الثاني قالت جريدة (الإندبندنت اللندنية): "سيكون لإرتفاع درجات الحرارة بواقع ستة درجات مئوية نتائج وخيمة على كوكب الأرض، لاسبيل لإصلاح عواقبها. وستكون هناك مناطق شاسعة من الكوكب غير قابلة للحياة فيها، مما سيكون له أثر مدمر على الحضارة الإنسانية." وكاتبة المقال هي البروفيسور "كورين لاقوير" عالمة الجيوفيزياء التي صرحت بقولها: "إن على التجمع المزمع عقده في كوبنهاجن في ديسمبر/ كانون الأول القادم، أن يتخذ خطوات حازمة

وأكثرها تسبباً للتلوث. ومن الصعب أن يقرر المرء أي من الجزين الكبيرين أكثر إفساداً للبيئة والمناخ من رصيفه. فالمفاوضات الجارية بين حزب العمال وحزب الإئتلاف لتمرير هذا المشروع بواسطة مجلس الشيوخ (السينات)، أظهرت تسابقيهما الى إضافة المزيد من الخروقات بهدف تمكين مسببى التلوث الإستفادة القصوى من هذا المشروع. لقد قطعت حكومة حزب العمال مفاوضاتها مع حزب الخضر الذي كان يسعى لإضافة المزيد من الفقرات

حتى يصبح المشروع أكثر جدية. أصبح إنبعاث الكربون من خلال المشروعات الزراعية الضحية الأخيرة لحكومة (بائعى الجياد) هذى. فقد أعلن "كيفين رود" في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني أنه قد تم إستثناء القطاع الزراعي نهائياً من المشروع، حيث كان ذلك هو المطلب الأساسي للحزب القومي المؤتلف مع الأحرار، علماً بأن القطاع الزراعي هو أكبر مسبب لإحتباس الغازات الحرارية في أستراليا بعد الطاقة الساكنة (البترول والفحم). فخطة الحكومة لمنع تقليص الكربون من هذا القطاع الهام يعني في الحقيقة أنه ليست هناك خطة على الإطلاق. فالتغيير الطفيف الذي أدخلته حكومة "رود" على الخطة إنما يعني أن الحكومة الآن لديها خطة محكوم عليها بالفشل.

أما التعديلات التي يود حزب الإئتلاف إدخالها على المشروع فهي: دفع تعويض مالي ثلاثي القيمة لكل منتجى الطاقة الكهربائية لمدة عشرة سنوات بدلاً عن خمس، وإستثناء شركات المناجم مع السماح لهم بإطلاق غاز الميثان، وهو غاز حراري فعال، من مناجم الفحم، وما لاشك فيه أن بعض هذه التعديلات ستتمرد وتدخل في صلب التشريعات التي سيتضمنها القانون الجديد.

ويبقى تساؤل عن موقف الجمعيات اللاحكومية المدافعة عن البيئة (NGO) والتي تم خداعها لضمان تأييدها للمشروع منذ مايو/ أيار الماضي ما هو موقفهم الآن بعد أن وضع الهدف منه، هل سينؤنا بأنفسهم أم يوافقون على حليف التلوث هذا. لقد ذكرت مؤسسة الحماية الأسترالية (ACF)، من قبل أنها ستوقف دعمها للمشروع إذا تبين أنه غير فعال، إلا أن إستثناء القطاع الزراعي والذي يسبب حوالي 16% من الإحتباس الحراري لم يغير من دعم المؤسسة للمشروع.

ومع تواجد دلائل جديدة تؤكد أن كارثة مناخية على وشك الحدوث، وكأن الإنذار الذي أطلقه علماء المناخ من قبل، يقتررب بمعيار معكوس رهيب، يصبح المناخ الأسترالي أكثر سوءاً ما هو متوقع. ففي 20 نوفمبر/ تشرين الثاني وضعت أجزاء كبيرة من ولاية "نيو ساوث ويلز" تحت الإنذار بحدوث (حرائق كارثية)، في الوقت الذي إرتفعت فيه درجات الحرارة المشبعة برياح ساخنة في جنوب شرق أستراليا. وقالت دراسة قامت بها مجموعة من علماء المناخ تعمل على موضوع الإحتباس الحراري للكربون عالمياً، ونشرتها جريدة (ناتشورال جيوساينس)، أن معدل درجات الحرارة سيرتفع بواقع ستة درجات مئوية حتى نهاية هذا القرن. وقد خمن العلماء أن المسبب الرئيسي لإرتفاع درجات الحرارة هو إنبعاس الغازات الحرارية، وأشارت الدراسة أن الإحتباس الحراري العالمي إرتفع ما بين عامى 2000 الى 2008 بواقع 28%. وأن الإرتفاع خلال الثمانية عشر عاماً الماضية (من عام 1990) وصل الى 41%. كذلك أكد العلماء أن الإحتباس قد وصل الى أعلى معدل له خلال هذا العام، مما سيجلب الكارثة بشكل أسرع. فالغازات الحرارية التي كانت تتراكم بواقع 1% سنوياً، تسارع تراكمها منذ بداية القرن الحادى والعشرين ليصبح 3% سنوياً.

وفي 18 نوفمبر/ تشرين الثاني قالت جريدة (الإندبندنت اللندنية): "سيكون لإرتفاع درجات الحرارة بواقع ستة درجات مئوية نتائج وخيمة على كوكب الأرض، لاسبيل لإصلاح عواقبها. وستكون هناك مناطق شاسعة من الكوكب غير قابلة للحياة فيها، مما سيكون له أثر مدمر على الحضارة الإنسانية." وكاتبة المقال هي البروفيسور "كورين لاقوير" عالمة الجيوفيزياء التي صرحت بقولها: "إن على التجمع المزمع عقده في كوبنهاجن في ديسمبر/ كانون الأول القادم، أن يتخذ خطوات حازمة



سقوط الاعتقال مؤمناً إصموراً

سيمون بتلر

نحو تقليص الإحتباس الحراري. ولو حدث أن توصل إجتماع "كوبنهاجن" الى إتفاق متساهل أو إتفاق لن يحترم من قبل الأطراف المتعاقدة، فإن درجات الحرارة لن ترتفع بمعدل من 2.5 الى 3 درجات، بل سترتفع بمعدل من 5 الى 6 درجات وهنا يبدأ الطريق نحو الكارثة". ولكن هل يوجد ولو أمل بسيط في أن يتمخض مؤتمر "كوبنهاجن" عن إتفاق ينقذ كوكب الأرض من مصير مظلم.

وفي 14 نوفمبر/ تشرين الثاني أعلن الرئيس "أوباما" أن أى إتفاق يصل اليه مؤتمر "كوبنهاجن" لن يكون ملزماً قانونياً للدول التي توقع عليه، وهذا بالضبط ما كانت تسعى اليه الدول الصناعية، بما فيها أستراليا، ضد رغبات الدول الفقيرة والأقل تطوراً. وهكذا فمن المنتظر أن يتأجل النظر في القرارات الهامة عاماً آخر على الأقل.

وفي إستعراض فاضح للنفاق السياسي، طالب "كيفين" قادة العالم أن يظهر (شجاعة سياسية) أكثر في "كوبنهاجن" كما جاء في موقع ABC الإلكتروني، في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. نعم أن الشجاعة السياسية مطلوبة جداً، ولكنها لا تتوفر في حكومات تتحكم الشركات الإحتكارية المتعددة الجنسيات على أحزابها. هؤلاء القادة (أو قادة العالم) كما يطلقون عليهم سيقدوننا في نهاية الأمر الى قبول الكارثة بتسامح شديد.

فالشجاعة التي نحتاج اليها هي شجاعة الجماهير، وشجاعة النشطاء، شجاعة الشارع، وشجاعة النضال من أجل أهدافنا دون أن ننحرف أو نتخاذل عنها. شجاعة تنتزع القرار من أيدي النخبة التي أساءت التصرف فيه. شجاعة تقول للناس بصدق كما ما تعرفه عن التغيرات المناخية. شجاعة تنفذ ما تشير به العدالة والعلم، وليس ما يجرى في كواليس السياسة. هذا النوع من الشجاعة هو الحد الفاصل بين الكارثة والأمان.

سلفاكير ينجو من اموت قبل استفتاء جنوب السودان

أعلنت وكالة أنباء جنوب أفريقيا، جاعة الفريق أول ميريديت سلفاكير نائب الرئيس السوداني وتلافى تحطم الطائرة التي كانت تقله بسبب انفجار إحدى عجلاتها.

الوكالة، إن نائب الرئيس السوداني سلفاكير يستخدم في تنقلاته طائرة من نوع "أنتونوف" يقودها طاقم روسي، وبعد إقلاع هذه الطائرة التي كان على متنها كير من مطار في شمال أوغندا انفجرت إحدى عجلاتها، ويقول جوزف تامالى ميروندي المتحدث الرسمي باسم الرئيس الأوغندي بأن الطيار الروسي تمكن من موازنة الطائرة وتلافى وقوع كارثة.

الوكالة أشارت إلى أن طياراً روسياً أنقذ حياة سلفاكير، وبهذا الشكل جأ سالفاكير وحاشرى مصير سابقه ورفيقه جون قرنق، الذي قضى نحبه في حادث سقوط طائرته بعد توقيع اتفاقية إنهاء الحرب الأهلية التي استمرت ربع قرن في السودان وتشكيل حكومة ائتلافية بمشاركة متمردى الجنوب، وكان قرنق قد لقي مصرعه في شهر يوليو عام 2005 عندما تحطمت المروحية الأوغندية بالقرب من الحدود بين أوغندا والسودان. ومن المقرر أن يجرى عام 2011 استفتاء عام لتقرير مصير جنوب السودان، والذي يتوقع أن ينتهى بانفصال الجنوب عن جمهورية السودان.

المسرحية التي حاول الصهاينة منعها

اليكس بانبرج - بيرث



في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني عرضت جمعية (اصدقاء فلسطين)، بغرب سيدني مسرحية (سبعة أطفال يهود)، بعد تأجيل دام لمدة أسبوع، تعرضت خلاله الجمعية لضغوطات إسرائيلية، لإيقاف عرضها. وكتب هذه المسرحية هو الكاتب اليهودي البريطاني "كاريل تشرشل"، وقد قام بكتابتها في يناير كانون الأول الماضي مستلهماً أحداثها من المذابح التي قامت بها إسرائيل العام الماضي في غزة. وتتناول المسرحية مأزق الآباء اليهود في محاولتهم لتدريس التاريخ اليهودي لأطفالهم، بما فيه المحرقة النازية وتأسيس دولة إسرائيل والإنفاضة الفلسطينية وحتى الهجوم على غزة. وكان قد تقرر أن تعرض المسرحية يوم ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني في قاعة (كولتشا) مبنى التعددية الأثنية في "فرمانتل" بغرب أستراليا، كجزء من أحتفال (أمستى إنترناشونال) بيوم الشباب، وبدون إنذار الغت منظمة أمستى الإحتفال تحت ضغط من مجلس الجالية اليهودية بغرب سيدني (JCCWA). وتبعاً لما أوردته (أنديديا) بيبيرث أن تشرشل عبر في هذه المسرحية عن الصعوبات التي تواجه تبرير العنف للأطفال، فكما قال: "في البدايات كان العنف موجهاً ضد الشعب اليهودي وفي النهاية كان ذلك العنف الموجه ضد سكان غزة".

وكتبت صحيفة (فرمانتل هيرالد) يوم ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني تقول أن المستر ستيف ليلبيخ من المجلس اليهودي ربط أحداث المسرحية بالدعايات النازية، وتفاخر أنها إستطاع إيقاف عرضها في قاعة المدارس هذا العام".

وقد أجازت لجنة قاعة (كولتشا) بعض الرقابة على المسرحية. ففي موقعها الإلكتروني أصدرت بياناً قالت فيه: "إن إستضافة القاعة للمسرحية لا ينسجم وأهدافها في تنمية العلاقات الثقافية". وكانت جمعية (اصدقاء فلسطين) في طليعة المعارضين لهذه الرقابة، مؤكداً أن من حق الناس أن يشاهدوا المسرحية وقيموا لأنفسهم رأياً خاصاً. كذلك تحدث عدد من الشخصيات منهم ممثلين عن (نساء باللون الأسود)، الجمعية الأسترالية اليهودية الديمقراطية، النائبة الفيدرالية ماليسا بارك، ورئيسة بلدية (فرمانتل) سام واينرايت عضوة (التحالف الإشتراكي).

نقابات العمال تدافع عن اللاجئين

جراهام ماثيو

في السادس من نوفمبر/تشرين الثاني أعلنت نقابة عمال الشحن والتفريغ (MUA)، ونقابة عمال مناجم الغابات (CFMU) تبرعهما معاً بمبلغ وقدره عشرة آلاف دولار الى ٨٧ لاجئ معتقل في (أوستانك فايكنج).

جاء هذا التبرع المادي بعد نداء وجهه النقابيون قادة إتحاد عام النقابات الأسترالية، وإتحاد عام نقابات نيو ساوث ويلز الى رئيس الوزراء "كيفين رود"، كي تتخلى حكومته عن سياسة (الحل الأندونيسي)، والتي بمقتضاها يعتقل طالب اللجوء في أندونيسيا حتى يبت في طلبه.

وفي الخامس من الشهر نفسه وقع "مارك لينون" سكرتير عام إتحاد النقابات العمالية، على رسالة بعث بها قادة دينيون أستراليون الى الحكومة الفيدرالية يناشدونها إنزال طالبي اللجوء الى أرض أسترالية وتحت القانون الأسترالي. كذلك دعت الرسالة تشكيل لجنة لمناقشة قضية الهجرة الى أستراليا والسماح نسبياً لعدد صغير من اللاجئين الإقامة في أستراليا، وذكر الموقعون على الرسالة أنهم لو كانوا في نفس الموقف بقاموا بالتعامل مع مهربي البشر لإنقاذ عائلاتهم.

واليكم ما قاله بعض قادة النقابات في هذا الشأن:

"بهمنا جداً ما حفلت به المناقشات حول مسألة اللجوء الى أستراليا، وتخوفنا أن تعود أيام (تامبا) وقت أن إستغل رئيس الوزراء السابق "جون هيوارد" السياسة العنصرية لتخويف الشعب الأسترالي من شياطين اللاجئين" داف نونان -

مذبذب لأنه أسود اللون

بيتر بويل



كل من قرأ أو سمع في الأخبار عن الفتى الأبوريجني الأصل البالغ من العمر إثني عشر عاماً الذي قدم للمحاكمة في غرب أستراليا (WA)، بتهمة إستلام المال المسروق الذي كان عبارة عن قطعة من الشيكولاتة ماركة (فريدو) والتي لا يزيد ثمنها عن سبعين سنتاً. إعتقد أن هذا الخبر ما هو إلا مزحة ثقيلة أو دعابة مريضة. ولكن الأمر حقيقي. فالتمييز العنصري المؤسساتي مازال يظل بوجهه القبيح، خاصة داخل المنظومة القضائية الأسترالية.

روت لي صديقة أبوريجنية تعمل مدرسة في غرب أستراليا، عن تجربة مرت بها، وما زالت تعاني من آثارها وتعود إليها ذكراها حتى الآن. فعندما كانت في الثانية عشر من عمرها قبض عليها بدون وجه حق داخل محل (بيج ديليو)، ووجهت إليها تهمة السرقة بواسطة حراس أمن المحل. قاموا بجرها الى غرفة خافية وأجروا لها تفتيشاً وكان بالغرفة معها فتاة بيضاء تقاربها في العمر. تصادف أنها كانت متهمه أيضاً بالسرقة.

جرى تسليم الفتاتين الى مركز الشرطة رغم أن التفتيش لم يسفر عن وجود أي شئ معها. وفي القسم جرى تفتيشهما مرة أخرى فعثر البوليس على قطعة من الحلوى تحت لسان الفتاة البيضاء ولكن البوليس لم يوجه لها أي إتهام بل أُنذرت وتم إطلاق سراحها. أما صديقتنا الأبوريجنية فلم يوجه لها أي إعتذار بل أُنذرت وحذروها من دخول محلات (بيج ديليو) مرة أخرى، رغم عدم عثور أي شئ مسروق معها. وعندما سمعت صديقتي بخبر الطفل الذي قدم للمحاكمة بتهمة إستلام قطعة شيكولاتة ماركة (الضفدعة فريدو) عادت إليها كل الذكريات الأليمة.

كل هذا عبارة عن أمثلة صغيرة لمشكلة كبيرة. فسجون غرب أستراليا تعج حتى آخرها بالسجناء والمعتوهين وفقراء الأبوريجنين، ويتكدسون في زنازينهم كتكدس السمك في علب (السردين). كما أوردت صحيفة (أستراليان) في عددها الصادر ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، وأضاف الجريدة أن ٤٠٪ من سجناء تلك السجون ترجع أصولهم الى سكان أستراليا القدامى.

هذا هو الوجه الحقيقي للمسرحية الهزلية التي دارت فصولها في عام ٢٠٠٩ خلال حملة رئيس وزراء الولاية الإنتخابية تحت عنوان (فلنغلق الفجوة)، لأن الفجوة العنصرية تزداد وتتسبب وتوضح آثارها في مجالات الصحة والسكن والخدمات الإجتماعية وحتى داخل السجون.

أن جريدة (الجرين لفت) ملتزمة تماماً بالنضال ضد عالم يختلف جوهرياً بعضه عن بعض، فالمعاملات المهينة - صغيرة كانت أم كبيرة - والتي يتعرض لها الأبوريجنيون يومياً، تلزم المرء أخلاقياً على العمل من أجل التغيير الإجتماعي. ويقابلنا خلال هذا التغيير العديد من المشاكل الإجتماعية التي لم تحل بعد كتلوث المناخ والحروب والخط من قدر اللاجئين وتشويه سمعتهم والخوف من الآخر إذا أختلف عنا... الخ الخ. وأما هذا الكم الهائل من المشاكل قد يصاب الإنسان بالإكتئاب، إلا أن الناشطة الأفروأمريكية "راي كينيدي" وهي (لا تعذب نفسك بل تنظم)، Don't agonise, organise وهو أيضاً شعارنا في جريدة (الجرين لفت).



أموال الخليج في أمريكا

عندما إختفت أستراليا

تيري لاس



تعتبر رحلة ال ٢٥٥ سيرلانكي من لاجئ القوارب، ملحمة جديرة بأن يخطها يراع الروائي المعروف ج. ك. رولنج. بكل ما في الملحمة من جشع وخيانة وأفعال سحرية، بينما يبحث أبطالها عن (نيرفانا) أرض السعادة، ويلعب السحر في هذه الملحمة الدور الأهم فنكتشف إختفاء أستراليا بعد مناورات سحرية أربكت أعتى العقول الإجرامية لمهربي البشر.

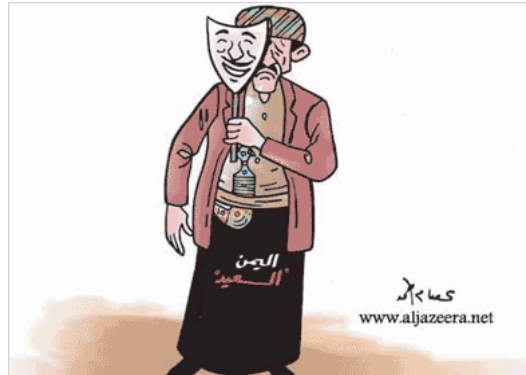
لم يبحر هؤلاء اللاجئون من سيرلانكا بل من ماليزيا، وقد سافروا جواً من جزيرتهم الى سنغفورا أو كوالالمبور أو بانكوك، بعد أن دفع كل منهم خمسة عشر ألف دولار أمريكي نظير وصولهم الى أستراليا، بشكل غير قانوني. ولم يك في مقدور قاربهم الصغير أن يعبر مضيق (صوندا)، ذي الأربعة وعشرين كيلومتراً والذي يفصل جاوا عم سومطرا. ومع ذلك أمتطوه على أمل الوصول الى أقصى شمال أستراليا وبالعادم الى جزر الكريسماس، وهي أرض أسترالية أيضاً. رغم أنها تبعد عن قارة أستراليا بحوالي ٢١٠٠ كيلومتراً، إلا أنها تقع على مسافة ٥٠٠ كيلومتر من جنوب "جاكارتا".

لقد أصبحت جزر الكريسماس هذي منذ عام ١٩٨٠، المقر الرئيسي لحجز وإعتقال طالبي الهجرة غير الشرعيين، والطامعين في الوصول الى بلاد "الكوالا و الكونغرات". وفي عام ٢٠٠١ كادت أن تحدث أزمة دولية، حين قامت السلطات الأسترالية بمنع السفينة النرويجية (تامبا) من إنزال ٤٣٨ لاجئاً غير شرعي الى سواحل جزر الكريسماس، بعد أن قامت السفينة النرويجية بإنقاذهم من الغرق في لجة المحيط. وعندذاك وبحركة سحرية إختفت أستراليا.

فقد قام كبير السحرة رئيس الوزراء السابق جون هيوارد، بحيلة سحرية، يحل بها الأزمة السياسية ويواجه الباحثون عن (النيرفانا) بلغز يصعب حله، وهو أن أستراليا ليست هي أستراليا!!!. وكان ذلك كله يكمن في قرار أصدرته الحكومة الأسترالية بإستثناء جزر الكريسماس من مناطق اللجوء، وبذا لا يكون لمن يصل إليها الحق تلقائياً في طلب اللجوء، وسمح هذا القرار للبحرية الأسترالية أن تقوم بترحيل اللاجئين غير الشرعيين من عرض البحر الى منطقة أخرى من المحيط الهادي كجزر التابوا أو غينيا الجديدة أو ناورو في برنامج دعى (بالحل الباسيفيكي). و قد أصدرت (أمستى إنترناشونال) وغيرها من جمعيات حقوق الإنسان، تقارير تتحدث عن إنتهاك أستراليا المستمر للقوانين الإنسانية في معتقلاتها التابعة لتلك الحل الباسيفيكي، ورغم محاولات رئيس الوزراء الحالي "كيفين رود" في تجميل وجه أستراليا، إلا أنه مازال يعارض بشدة، ولكن بشكل أكثر رقة من سلفه هيوارد، الهجرة غير الشرعية واصفاً أياها (بالقمز فوق صفوف الإنتظار) و (بالجرمة المنظمة).

إن مشكلة (الاجئ القوارب) لن تنتفي، طالما توجد بلاد غنية وأخرى فقيرة، وطالما توجد قوارب مستعدة للإبحار بينهما. اللهم إلا إذا أولا تدخلت البلاد الغنية لحل خلافات البلاد الفقيرة من جذورها، أو على الأقل ساعدت في حلها من خلال دعمها للتطور والأمن. ثانياً أن تقوم أستراليا بمساعدة أندونيسيا ودول جنوب شرق آسيا لتخمل جزء من عبء الحل الدائم لطالبي اللجوء بشكل عادل، و بمساعدة الأمم المتحدة يمكن تصنيف طالبي اللجوء الإنساني عن أولئك الهاربين من الضيقة الاقتصادية في بلادهم، بدون الحوجة الى إستعمال المعتقلات الجائرة الثقيلة الوطأة، ثالثاً على أستراليا أن تتعامل بكرم مع دول جنوب شرق آسيا في المساعدة على إستقرار اللاجئين بهذه الدول ولإيجاد حلول إنسانية لمشاكلهم.

وأخيراً نسبة أن أستراليا تبدو كبيرة جداً وعدد سكانها قليل جداً، لذا عليها أن تفتح أبوابها بدرجة أكبر، وتبدي بعض المسامحة في إستقبال اللاجئين، خاصة وأن جزر الكريسماس عادت بسلام الى حضن أستراليا.



الأمثال الشعبية في السودان

راشد أنور عثمان

في حديثنا عن الأمثال الشعبية يطول الحديث لذا يا عزيزي القارئ دعنا لا نسترسل في تفاصيل المضمون بقدر إسترسالنا في المضمون نفسه.

المثل أو كما يقال باللغة الإنجليزية (The Saying) هو حصيلة هائلة من التجارب، و نتيجة حتمية لها، هي لسان حال المجموعة أو الجماعة أو القرية أو القبيلة ..الخ. هي بإختصار حصيلة تجارب الآخرين في مثال. وهذا ما يعرف بالمثل.

في بلدي السودان مثلاً نحظى بكم هائل من مثل هذه الأمثال، منها ما هو سوداني بحت، ومنها المشترك مع الإخوة العرب أو الشرق أوسطيين، أو حتى الغربيين.

نقول مثلاً :

- لما يعرف يقول عدس : وهو مثل مشترك جده في كل الدول العربية أو غالبها، ويقصد به الإنسان الجاهل.
- من خاف سلم : يقصد به أخذ الحذر
- من خرج من داره .. قل مقداره: ويقصد به الإحتفاظ بالكرامة الزائدة والألفة الشديدين
- إن كان لك عند الكلب حاجة.. قولو يا سيدي: ويقصد بهذا المثل أو القول النفاق الشديد لأخذ حاجة ما.
- زي الأفعى.. وقت ما تدفى تلدغ، يقصد به الغدر.
- الباب البجيك منو الريح .. سدو وإستريح: يقصد بهذا المثل الحذر الشديد المصحوب بالخوف.

وهناك يا عزيزي القارئ العشرات بل المئات من الأمثال. ومن هذه الأمثال ما هو واقعي مبنى على قصة واقعية حدثت يوماً ما، ومنها ما هو من نسج الخيال ولا أساس له من الصحة في كونه حدث. لكن يبقى لنا في المحصلة أن ندرك أن الغرض من كل هذه الأمثال هو العبرة والعظة والقياس بالتجارب الحياتية والإستفادة منها، بالإضافة الى أن الأمثال هي واحدة من أهم الخزونات الثقافية والإجتماعية خصوصاً في مجتمعاتنا الشرقية.

الجميل في الموضوع، عزيزي القارئ، هو أن في إستطاعتك نسج قصة كاملة من مخيلتك والخوض في أدق تفاصيلها وكأنها حدثت بالفعل. وبإمكاننا أيضاً أن نجعل من مثل هذه الأمثال أرضاً خصبة لإنشاء عملاً درامياً أو موسيقياً أو مسرحياً والإستفادة من هذه المعاني القيمة.

كوشنير يقول إن ٤٣ ألف امرأة اعتقلن بالسودان بسبب الزي



دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN) -- قال وزير الخارجية الفرنسي، برنار كوشنير، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الصحفية السودانية، لبنى الحسين، التي أفرجت عنها السلطات السودانية في سبتمبر/أيلول الماضي بعد احتجاجها على خلفية ارتدائها البنطلون في انتهاك لـ "اللباس الشرعي"، في قضية أثارت جدلاً عالمياً واسعاً، إن السلطات السودانية اعتقلت ٤٣ ألف امرأة العام الماضي وحده جراء قضايا ماثلة. وقال كوشنير في مؤتمر صحفي مشترك مع الحسين: "نحن قلقون من هذا الشأن لأنه يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، تحديداً حقوق المرأة وهو الأمر الذي يؤثر علينا جميعاً".

وأضاف أنها قضية تتخطى حدود السودان، وانتقد قيام السلطات الأمنية السودانية باستهداف النساء واعتقال العديد بسبب ارتداء أزياء تخالف "قانون الزي العام".

ولفت وزير الخارجية الفرنسي إلى أن هناك ٤٣ ألف امرأة اعتقلن في الخرطوم وحدها العام الماضي في قضايا ماثلة.

ويذكر أن الشرطة السودانية كانت قد اعتقلت الحسين، ومجموعة من النساء، في يوليو/تموز بدعوى ارتداء زي غير ملائم، وقضت محكمة أولية بجلدها ٤٠ جلدة، وأثار الحكم ردود فعل دولية عنيفة، تراجعت على إثرها الحكم إلى غرامة ٢٠٠ دولار، أو السجن شهراً.

وألقي القبض على الصحفية بعد رفض دفع الغرامة.

وأطلق سراحها لاحقاً بعد ٢٤ ساعة.

ليس أجدار وحده الذي سقط.!

بشار المنير



التسويق والإعلان

وهكذا بدأت التغيرات العميقة تظهر بفعل دول المركز وبشكل خاص الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي، لتمارس تأثيرها على دول المحيط متخذة الأشكال التالية،

تحريك متزايد للاقتصادات الوطنية والأسواق من التدخلات الحكومية، والتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وفرض برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي لدول الجنوب، والدول الاشتراكية سابقاً، والتي جرى تدبيرها في الولايات المتحدة بمساعدة المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي (توافق واشنطن)، والتراجع أكثر فأكثر عن دولة الرفاه في الكثير من الدول الرأسمالية.

نمو سريع في معدلات التجارة العالمية للسلع والخدمات، وانتقال حر للرساميل عبر الحدود الوطنية لاقتناص الفرص عبر عمليات المضاربة، ويزور دور الشركات العابرة للقارات كقوة كبرى في الاستثمار والإنتاج والبحث العلمي والتكنولوجي، إذ تسيطر حالياً على ثلثي التجارة العالمية.

تشكيل مؤسسات وهايكل تنظيمية عالمية، كمنظمة التجارة العالمية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الهادفة إلى تنظيم الاقتصاد العالمي وفق رغبات الإدارة الأمريكية ومصالحها، والإشراف على انسياب السلع والخدمات والرساميل عبر المحيطات دون معوقات، وانتشار أنماط الاستهلاك والثقافة الشعبية السائدة في دول الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة، وهو ما يطلق عليه الغزو الثقافي.

وكان حصاد الشعوب من تفرّد الليبرالية الاقتصادية الجديدة بقيادة الاقتصاد العالمي مزيداً من المصاعب المعيشية والاجتماعية، وتراجعاً مضطرباً لدور الدولة الرعائي تجاه الفئات الأقل دخلاً، فعندما تسلمت (تاتشر) السلطة عام ١٩٧٩، كان خمس السكان يتمتعون بنسبة ٤٣٪ من الناتج الوطني، وفي عام ١٩٩٦ عندما هزمت حكومة المحافظين كان ٢٦٪ من السكان الكبار يسيطرون على ٥٠٪ من الدخل الوطني، وارتفع عدد الأسر تحت خط الفقر بنسبة ٦٠٪، وأصبحت المملكة المتحدة تضم أكبر نسبة من الأطفال الفقراء في أوروبا بزيادة ٣٠٠ ألف طفل عن عام ١٩٧٩. وفي الولايات المتحدة ذهبت ٩٧٪ من الزيادة في الدخل خلال الأعوام العشرين الماضية إلى أغنى ٢٠٪ من العائلات، وهبط معدل الكسب لدى الخمس الأفقر من العمال إلى ٤٤٪، وهناك الآن ٣٦.٥ مليون أمريكي أي ١٣.٧٪ من السكان يعيشون حياة فقيرة، وارتفع معدل البطالة إلى أكثر من ١٠٪، ولا يستفيد من منح البطالة اليوم سوى ٢٩٪ من العاطلين عن العمل، بينما كانت ٧٠٪ في عام ١٩٨٦. أما في دول الجنوب التي تبنت برامج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، فكان حصاد شعوبها أكثر مرارة، ولعل (الرخاء) الوافر الذي حل بالبشرية بعد سقوط جدار برلين، هو النتائج الكارثية للأزمة الاقتصادية العالمية التي تسببت بها الولايات المتحدة والليبرالية الاقتصادية الجديدة في ٢٠٠٨/٩/١٥، والتي خلفت خسائر مالية تجاوزت ١٦ تريليون دولار، وملياراً من البشر الجائعين، وعشرات الملايين من العاطلين عن العمل، وتدهوراً خطيراً لاقتصادات الدول النامية.

لم يكن جدار برلين وحده من سقط.. فقد سقطت أوامم من توقعوا عالمياً أكثر سعادة.. وسلاماً ورخاءً بعد سقوط الجدار، كما سقطت نوايا من خططوا لبقاء العالم تحت إدارة القطب الأوحده. لم تنته الأيديولوجيا.. وحلم الاشتراكية الإنسانية مازال يداعب أجناف البشر في أصقاع الأرض، رغم سقوط الجدار، ونعتقد أن الزعماء المشاركين في احتفالية برلين يدركون ذلك جيداً.

لن ننغص عليهم سعادتهم التي ظهرت للملايين عبر وسائل الإعلام، لكننا ومعنا ملايين البشر نسأل هؤلاء الزعماء: هل أصبح العالم أكثر أمناً.. ورخاءً.. وعدلاً بعد انهيار هذه المنظومة.

لن ندخل في تفاصيل الخريطة السياسية للعالم بعد تفرّد الولايات المتحدة بقيادته، والوسائل التي اعتمدها لتكريس سيطرتها، فهذا مجال نتركه لحرري الشؤون السياسية، لكننا نبين - للذكرى - أن الولايات المتحدة أشعلت العالم بعد سقوط الجدار بحروب محلية وإقليمية ما كان لها أن تتجرأ على إشعالها قبل سقوط الجدار.

أرسل بوش الأب إلى بنما ٢٦ ألف من جنوده، ليضمن بقاء الرهان الحاسم على فاعلية القوة العسكرية في السياسة الأمريكية. دخلت القوات الأمريكية إلى منابع النفط من بوابة حربي الخليج الأولى والثانية، واحتلت العراق

بمساندة عالمية تخوفاً من أسلحة نووية مزعومة، لم تكن موجودة في مخازن الطاغية صدام حسين، بل في مخيلة من صمم على وضع خريطة جديدة للشرق الأوسط..!

شجعت الولايات المتحدة القادة الأوروبيين على الدخول إلى منطقة يعرف الجميع سماتها الإثنية والقومية، فعلمت أوروبا في الفخ اليوغسلافي، فقتل عشرات الألوف، وشرد مئات الألوف، وبرز نجم الطائفية من جديد.

دخلت الولايات المتحدة في معركة تصفية الحسابات مع حلفائها السابقين في أفغانستان، فقتالهم ضد القوات السوفييتية لم يشفع لهم، ففبرك الاعتداء الإرهابي، ودخلت القوات الأمريكية إلى مستنقع سبق أن ذاق الاتحاد السوفييتي منه طعماً مرّاً، فإضافة إلى الخسائر البشرية التي يتكبدها الجيش الأمريكي، وصلت فاتورة النفقات إلى ما يقارب ٧٠٠ مليار دولار، والمفارقة هنا أن الشعب الأفغاني وقع بين نازي الاحتلال.. ونظام طالبان! أما عن رخاء شعوب العالم بعد سقوط الجدار، فتلك قصة أخرى تستحق أن تروى.

ترافق سقوط مرحلة التوازن الدولي والتعايش بين القطبين الرئيسيين في تسعينيات القرن الماضي مع حدوث تغييرات هائلة في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية. لقد سيطرت أفكار الليبراليين الجدد على مراكز القرار، وانفردت الولايات المتحدة بإدارة شؤون العالم نحو عولة النظام الرأسمالي، مستعينة بتطور قفزي هائل للتكنولوجيا الأمريكية والأوروبية جعلت العوائق السياسية والاقتصادية تتحطم أمام تدفق السلع والخدمات إلى دول العالم، وإذا كان المظهر التكنولوجي والعلمي لتلك العولة مفهوم من وجهة نظر الدول الفتية للاستفادة منها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها، فإن المظهر الإيديولوجي المتمثل في فرض السياسات والقرارات الاقتصادية والسياسية على البلدان النامية بمساعدة الصناديق المالية الدولية بحجة إصلاح الاقتصادات المتأثرة بالتوجه الاشتراكي والتخطيط المركزي، شكل نوعاً من الضغط السياسي والاقتصادي المدعم في كثير من الأحيان بضغط عسكري لا يقل عنه أهمية. فاققتصاد السوق لم يعد يقتصر على الحدود السياسية لدولة ما، بل شرعت الولايات المتحدة بمساعدة المصرف الدولي، وصندوق النقد الدولي إلى تعميمه على دول العالم، إذ أصبح السوق شاملاً لأكبر مساحة من الكرة الأرضية. وكما أن لكل عصر فرسانه، كذلك العولة الاقتصادية لها نجومها، كأسواق المال.. ومصارف الاستثمار، والشركات الصناعية المتعددة الجنسيات، وشبكات التلفزيون والصحافة، ومراكز الأبحاث، ومنصات التجسس العلمي والصناعي، وشركات.

طريقتان لخلق الديمقراطية

جاسم الحلفي

كان الحرص على السلطة وتعزيز النفوذ واضحا في نقاش مثلي الكتل المنفذة حول قانون تعديل قانون انتخابات مجلس النواب المرقم ١٦ في ٢٠٠٩/١١/٨. ولم تستطع لغة خطاباتهم ان تخفي رغبة الاستحواذ على حقوق الأقليات السياسية والاثنية والدينية وتهميشها. فتأكدت عليهم على مبدأ التوافق والحرص على العملية السياسية، وتحذيراتهم من مخاطر الأزمة، والتلويح بعودة البعثيين، والتصريحات التي أدلوا بها قبل وبعد نقض القانون، هدفت الى تويه الصفقة التي مرروها على شكل خيارات للتعامل مع النقض في جلسة البرلمان يوم ٢٠٠٩/١١/١٩.

يبدو ان الديمقراطية وترسيخها في الدولة ليس من اهتمامات القوى المنفذة في مجلس النواب، فهي تستغل كل فرصة من اجل تعزيز الهيمنة والنفوذ. فقد استغلت قضية كركوك لترميم تعديلات مجحفة، كما استغلت قضية المهاجرين، بعد النقض، لترميم تعديلات أكثر إجحافا على حساب الكتل الصغيرة، التي اريد معاقبتها بسلب حقها في المقاعد التعويضية، جراء رفضها الانضمام تحت خيمة ائتلافات هي إعادة إنتاج للطائفية السياسية.

ان سلب المقاعد التعويضية التي خصّصت حصراً للقوائم التي تعبر حد القاسم الوطني، لكنها لا تحصل على أي مقعد في أي محافظة من المحافظات، يعد خرقا فاضحا للديمقراطية التي تفقد قيمتها حين تتراجع عن حفظ حق الأقليات. والسؤال هنا لماذا سميت مقاعد تعويضية أصلاً؟ وهل لتعويض الكتل الكبيرة؟

وتحت أية ذريعة سيتم اعطاء ملايين الاصوات لغير مستحقيها؟ وما ذلك إلا لتمكينهم من سن قانون مجحف بحق الديمقراطية، وليضيفوا لهم مقاعد أخرى يرمون بها ائتلافاتهم التي سرعان ما تفكك كما حدث سابقا. فالمقاعد التي يحصلون عليها بأصوات ناخبينهم، لم تعد تكفي جشعهم للمزيد من الهيمنة والنفوذ.

نتذكر المفارقات المضحكة المبكية في مهزلة توزيع المقاعد الشاغرة في انتخابات مجالس المحافظات، ونتذكر مهزلة استحواذ الكتل المنفذة على مليونين وربع المليون صوت دون وجه حق. وأصبح من حصل على مقعدين في احدى المحافظات يملك تسعة مقاعد بفضل هذا القانون الغريب. ووصلت قيمة المقعد بضعة أصوات. مقابل عدم حصول من حصد خمسة آلاف صوت على مقعد واحد، عبر هذه الطريقة الخجلة. ربما لم تكن حركة احتجاجاتنا كافية لمنعهم من

المقاعد التعويضية لا تناسب مع عدد عراقيي الخارج



سجلت منظمة تموز للتنمية الاجتماعية ملاحظات عدة على تعديلات قانون الانتخابات الذي اقره مجلس النواب مساء الاحد الماضي.

وقالت المنظمة في بيان لها انها تابعت موضوعة الانتخابات في العراق، والإشكالات التي رافقت التحضيرات لإجراء انتخابات مجلس النواب من جانب تشريع القانون (قانون تعديل قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥، وكذلك استعدادات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من جانب آخر.

واكدت انه "لا بد من التأشير على عدد من المصاعب والعوائق التي تواجه إجراء عملية الانتخابات، ومواقف الكتل

البرلمانية، وخصوصا المنفذة منها، من قضية إقرار قانون الانتخابات وما رافق ذلك من جدل وبحث ينطلق من مصالح متباينة، اثر وسيؤثر بشكل معين على انسيابية الإجراءات المطلوبة في إجراء الانتخابات وفق المعايير الدولية".

واضافت انه سيؤثر ايضا على دفع الناخب للمشاركة الايجابية في الانتخابات البرلمانية القادمة وتقليص نسبة العزوف عنها.

ولخصت المنظمة ملاحظاتها كما يلي :

- أن إقرار احتساب الأصوات المتبقية لصالح القوائم الفائزة، وحرمان القوائم التي حصلت على الكسر الأكبر يعد تضييقا على الديمقراطية والتفاف على صوت الناخب وتجبره لصالح قوائم لم ينتخبها.

- أن إقرار اعتماد العراق ١٨ دائرة انتخابية بدلا من دائرة واحدة، سيجعل عدد الأصوات المخصصة للمقعد البرلماني غير متساوية بل ومتفاوتة من دائرة انتخابية إلى أخرى، من خلال عدم تساوي القاسم الانتخابي بين تلك الدوائر ، في وقت اقر الدستور العراقي مساواة أصوات الناخبين.

- أن تخصيص نسبة ٥% للمقاعد التعويضية تعد نسبة ضئيلة جدا ولا تناسب مع عدد الناخبين في الخارج، خاصة وان نصف هذه النسبة سيوزع على المكونات الاثنية. وبهذا المعنى لا يبقى شيء يذكر للقوائم التي يراد تعويضها، مما يعد قييدا حقيقيا على التعددية المطلوبة. ٤. أن الوقوف ضد رغبة المكونات كي تحسب أصواتها على اعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة هو إجحاف كبير بحقها.

- أن تأخير إقرار القانون سيؤثر وبدون شك على تحضيرات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وفق ما كانت تطالب به دائما وهو مائة يوم على الأقل بين يوم إصدار قانون الانتخابات واليوم المحد لإجراء عملية الاقتراع.

- أن تأخير إقرار قانون جعل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تفتح سجل الائتلافات لأكثر من مرة، مما فسح المجال إلى بعض الائتلافات أن تعلن ائتلافاتها في مؤتمرات صحفية دون أن يسجلوها. إن هذا يعد انتهاكا لمعيار التسجيل والمصادقة التي تسبقان الإعلان.

- أطلقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الوعود بإعادة فتح باب التسجيل مرة أخرى بعد إصدار القانون، في حين كان من المفترض أن يتم تسجيل الائتلافات على وفق جدول زمني محدد بعد إصدار القانون كي لا يتسبب ذلك في أرباك لعمل المفوضية من جانب وإرباك الكيانات السياسية المسجلة من جانب آخر.

- أن فتح باب تسجيل الائتلافات والإعلان عن بعضها في مؤتمرات صحفية رافقها عدد من المخالفات، حيث بدأ البعض بالدعاية الانتخابية قبل إصدار القانون وقبل تصديق الكيانات والائتلافات بحسب تعليمات المفوضية .

- ضرورة فتح سجل ناخبين خاص بالعراقيين المقيمين في الخارج لضمان مشاركتهم في الانتخابات على وفق المستمسكات والوثائق الرسمية والتي تثبت عراقيتهم

فريدة النقاش

لا إذعان في العلم

احتلت إسرائيل المركز الرابع عالميا في البحث العلمي عبر نشر علمائها أبحاثا في دوريات أوروبية وأمريكية مرموقة، ويصل ما تقدمه إسرائيل من إنتاج في ميادين البحث العلمي إلى عشرة أضعاف حجم سكانها، مقارنة ببلدان العالم الأخرى المتقدمة في الإنتاج العلمي، ولا تتقدم على إسرائيل في هذا الميدان إلا سويسرا والسويد والدنمارك، وساهم الإسرائيليون عام ٢٠٠٨ في كتابة ٦,١% من مجمل المقالات العلمية التي جري نشرها في العالم كله، وفي عام ٢٠٠٥ نشر الباحثون الإسرائيليون ١٣٠٩ أبحاث علمية متخصصة في بعض أهم الدوريات العالمية.

وغابت الدول العربية عن القائمة إذ إن أبحاث العلماء العرب لم يعتد بها، لأن كل ما ينشر في هذه الدوريات يجري تحكيمه من قبل علماء كبار ومتخصصين مرموقين في ميادين عملهم، وواضح أن الإنتاج العربي لم يرق إلى مستوي النشر!

وقبل سنوات غابت الجامعات العربية عن أفضل خمسمائة جامعة في العالم، وتنادي علماءنا - وعلي رأسهم الدكتور "أحمد زويل" الذي سبق أن استكمل تعليمه في الخارج فحصل على جائزة نوبل - تنادوا لإنشاء جامعة عربية للدراسات العليا والأبحاث لتطوير البحث العلمي في البلدان العربية، ورعاية الطلاب الموهوبين والطامحين لاستكمال دراساتهم وأبحاثهم العلمية دون ضغوط.

بينما ضمت قائمة الجامعات الأفضل سبع جامعات إسرائيلية.

وفي تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي الذي خصصه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ عن المعرفة، إشارة قوية لأحد أهم أسباب تدهور البحث العلمي في البلدان، حين قال "إن برامج التعليم المعتمدة في

العالم العربي تشجع على الخضوع والخنوع والالتبعية والإذعان".

ومن المعروف أن التقدم في ميادين البحث العلمي يأتي عادة في سياق عام من تقدم المجتمع ككل من جهة، ومن توافر القدرة على الابتكار والإبداع دون أي قيود على البحث العلمي بما في ذلك قيود المعتقدات السابقة من جهة أخرى، وقبل ثمانين عاما قال "طه حسين" ما معناه إن دخول محراب العلم يقتضي من الباحث أن يترك كل أفكاره ومعتقداته المسبقة وراءه ليكون حرا تماما، فلا يستطيع الطالب الذي تعلم الحفظ والخنوع والإذعان وتلقي الأجوبة وتحريم الأسئلة أن يكون مبتكرا ومجددا.

وفي كتابه الجديد قال الصحفي البريطاني براين ويتكر، الذي قضي سبع سنوات متجولا في المنطقة العربية كمراسل جريدة "الجارديان" - ردا على السؤال الذي يحمل الكتاب عنوانه "أين يوجد الخلل في الشرق الأوسط؟" .. "إنه الجو الفاسد الذي لا يشجع على التغيير والابتكار أو التجديد أو التفكير النقدي أو المساءلة أو حل المشاكل".

ويستخلص الكاتب "أن الدول العربية غير قادرة على تطوير مجتمعات قائمة على المعرفة من دون إحداث تغيير اجتماعي وسياسي حذري، ويؤكد ضرورة الفصل بين الدين والدولة كأساس لا غني عنه لأي أجندة إصلاحية". وعلي عكس ما يبدو الأمر وكأن هذه الفكرة الأخيرة لا علاقة لها بتدهور التعليم والمعرفة وفقر البحث العلمي، فإن التحليل العميق والمشاهدة المثابرة لحالة تردي التعليم تدلنا على التدخل المتزايد لمن يسمون أنفسهم رجال الدين في شؤون التعليم ومناهجه، وخلق حالة ثقافية تقود للنشء إلى البحث عن جذور كل العلوم الحديثة في القرآن الكريم، والخلط بين المقدس والديني، وانخراط أجهزة الإعلام في هذه اللعبة الخطرة والتي كانت أحد الأسباب الأساسية لنشل قدرتها على الابتكار في ميدان البحث العلمي والوصول بنا إلى هذه الوضعية المأساوية حيث نجد أنفسنا في ذيل بلدان العالم نستورد كل شيء حتى نتائج الأبحاث لتطور صناعاتنا، ونعجز حتى عن صناعة أمصال بسيطة للأمراض بسيطة، وتفضي روح الإذعان والخضوع الناجمة عن الاستبداد الطويل، والفساد الشامل والاطمئنان البليد إلى أننا سوف نجد كل شيء في الدين يقضي على طموحات أمة طالما كان لها من الزمن القديم شأن وباع وقدرات ومكانة في العالم.

تحتاج قضية المعرفة في بلادنا لإعادة نظر شاملة، إن شئنا أن نكون جزءا من عالم جديد يتغير كل يوم، أو أن نهزم إسرائيل في ميدان الحضارة والإنجاز.